IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (2) (Conference): P(194-204)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

The relationship between innovation and fiscal policy (reality and challenges). font size 16, bold, centered.

Muntaha Zuhair Mohsin[1] ،Mohammed Laith[2] ،Ayman Mazhar[3]
[1] *Ministry of Planning, Baghdad, Iraq*
[2] *University of Diyala, Iraq*
[3] *University of Diyala, Iraq*
muntahanew2017@gmail.com[1]
mohammedeco@uodiyala.edu.iq[2]
aymen.m.badr@uodiyala.edu.iq[3]

Abstract. The relationship between innovation and fiscal policy is closely intertwined, with each significantly impacting the other. Fiscal policy acts as a supporter of innovation. Governments can use fiscal policy to stimulate innovation by providing tax incentives to companies that invest in research and development. Fiscal policy can also support the establishment of business incubators and technology centers that provide an environment conducive to innovation. This contributes to the creation of new industries and job opportunities, increasing government tax revenues and helping solve economic and social problems, such as climate change and healthcare. Fiscal policy can play a crucial role in supporting innovation, and innovation can be a powerful driver of economic growth. However, governments must strike a balance between supporting innovation and maintaining fiscal stability.

Keywords: Innovation, fiscal policy, opportunities and challenges.

DOI: 10.69938/Keas.Con2.250218

العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية (الواقع والتحديات)

د. منتهى زهير محسن[1] ا.م محمد ليث طلال[2] م.د ايمن مظهر بدر[3]
[1] وزارة التخطيط، بغداد، العراق
[2] جامعة ديالى، العراق
[3] جامعة ديالى، العراق
muntahanew2017@gmail.com
mohammedeco@uodiyala.edu.iq
aymen.m.badr@uodiyala.edu.iq

المستخلص. العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية علاقة وثيقة ومتشابكة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر بشكل كبير، وتمثل السياسة المالية كداعم للابتكار إذ يمكن للحكومات استخدام السياسة المالية لتحفيز الابتكار من خلال تقديم الحوافز الضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، كما يمكن للسياسات المالية أن تدعم إنشاء حاضنات الأعمال والمراكز التكنولوجية التي توفر بيئة حاضنة للابتكار، كما يسهم بخلق صناعات جديدة وفرص عمل جديدة، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة، ويساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل تغير المناخ والرعاية الصحية .

إن السياسة المالية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في دعم الابتكار، وأن الابتكار يمكن أن يكون محركًا قويًا للنمو الاقتصادي، ومع ذلك، يجب على الحكومات أن توازن بين دعم الابتكار والحفاظ على الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، السياسة المالية، الفرص والتحديات.

Corresponding Author: E-mail: muntahanew2017@gmail.como

1.المقدمة

يشهد العالم تحولات متسارعة في الفترة الاخيرة ،اذ يتجه الاهتمام المالي نحو عالم التكنولوجيا والابتكار ، وابات القطاع المالي يستند بشكل كبير على التطورات التكنولوجية ، اذ احدثت الابتكارات في هذا المجال تحولات جذرية في أليات تمويل الاستثمار ، وهذه التحولات لا تقتصر على الاستخدام التقليدي للمصادر المالية ،بل تتسع الابتكارات المالية الحديثة ،بدء من منصات التمويل الالكترونية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتشفير ،وسلاسل الكتل ، وصولا الى تطوير واستحداث جديدة.

2. **مشكلة البحث:-**

مشكلة البحث في سياق العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية يمكن أن تتناول عدة تساؤلات:

- ما هو التأثير الفعلي للسياسات المالية المختلفة (مثل الحوافز الضريبية، الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير) على مستويات الابتكار في القطاعات المختلفة؟
- كيف يمكن للحكومات تحقيق التوازن بين دعم الابتكار من خلال السياسات المالية، والحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب المخاطر؟
- -كيف يمكن للابتكارات المالية الجديدة تطوير أطر تنظيمية جديدة، وقد تؤثر على قدرة الحكومات على جمع الإيرادات الضريبية وتنفيذ السياسات النقدية.

3.فرضية البحث:-

تكمن فرضيات البحث وفق الآتي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين السياسات المالية الداعمة للابتكار ومستويات الابتكار في الاقتصاد.

الفرضية الثانية: يؤدي الابتكار إلى زيادة النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، مما يعزز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات المالية.

الفرضية الثالثة: يؤثر الابتكار المالي على فعالية السياسات المالية التقليدية، ويتطلب تطوير أطر تنظيمية جديدة.

4.**أهمية البحث:-**

تتضح أهمية البحث في العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية من خلال عدة جوانب حيوية، يمكن تلخيصها فيما يلي: يلعب الابتكار دورًا محوريًا في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي قوي ومستدام من خلال فهم كيفية تأثير السياسات المالية على الابتكار، يمكن للحكومات تبني استراتيجيات فعالة لدعم الابتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن للابتكار أن يقدم حلولًا مبتكرة للتحديات التي تواجه المجتمعات، مثل تغير المناخ، ونقص الموارد، وتدهور الخدمات الصحية.

- يساعد البحث في تقييم تأثير السياسات المالية الحالية على الابتكار، وتحديد نقاط القوة والضعف.
-يمكن للنتائج أن توجه صناع القرار في تطوير سياسات مالية أكثر فعالية لدعم الابتكار وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- يسهم البحث في فهم هذه العلاقة بشكل أعمق، وتحديد العوامل التي تؤثر عليها، وكيفية تحقيق التوازن بين دعم الابتكار والحفاظ على الاستقرار المالي.
- يساهم هذا البحث في توفير رؤى قيمة حول كيفية تسخير السياسات المالية لتعزيز الابتكار، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين القدرة التنافسية، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

5.هيكلية البحث:-

يقسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول **الابتكار (المفاهيم والخصائص)** في حين جاء المبحث الثاني (**المبحث الثاني/ السياسة المالية (مفهوم – أهداف -أدواتها-المعوقات)** ، بينما تناول المبحث الثالث **(السياسة المالية (التحديات والفرص)وفق رؤى تنموية مستدامة**)، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ الابتكار (المفهوم والخصائص)

أولاً: مفهوم الابتكار

نشأ المفهوم الحديث للابتكار اثناء الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر اذ اكتسب عاملان اهمية خاصة في ذلك الاول هو الثورة العلمية التي أرست اوربا الغربية اسسها بين اؤخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر . اما الثاني فاقتصادي واجتماعي بطبيعته مهدت له نشأة الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، اذ اصبح الابتكار المستحدث على ايدي رواد الاعمال والمؤسسات التجارية الصناعية والمتمثل في المنتجات والخدمات الجديدة من المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي .

واستمر تطور مفهوم الابتكار وانظمة الداعمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين كنتيجة للاكتشاف العملية والتكنولوجية الرائدة والاحداث التاريخية المهمة (ولاسيما الحربين العالميتين) ،اذ تركت اثراً عميقا على معنى الابتكار، والدور الذي يلعبه في الاقتصاد والمجتمع.

يعرف الابتكار بأنه التنفيذ الجديد او المحسن بشكل كبير للمنتجات (السلع او الخدمات) او العمليات ، او طرائق التسويق ، او وسائل تنظيم ممارسة الاعمال التجارية ، او التنظيم الجديد لمكان العمل او العلاقات الخارجية) ، كم عرفة ((دليل اوسلو)) بان الابتكار اوسع نطاقاً ، اذ يذهب الى اعتبار الابتكار نتيجة الانشطة البحث والتطوير المتقدمة والمؤدية الى منتجات وخدمات صناعية جديدة، او

طرائق جديد للتسويق او تنظيم العمل في ممارسات الاعمال التجارية . ضمن هذه السياقات يكمن الابتكار في الطرائق المستخدمة التكنولوجيا اكثر منه في امتلاكها . (الاسكوا، 2017،ص24-25).

ثانياً: خصائص الابتكار ومتطلباته

يتسم الابتكار بمجموعة من الخصائص وهي كالاتي (لزهاري – نفسية ،2018، ص 125):-

1- **التمايز** أي بمعنى الاتيان بما هو مختلف عن التنافس.
2- **الجديد** أي الاتيان بالجديد كلياً او جزئياً.
3- **القدرة على اكتشاف الفرص** الذي يمثل نمط من انماط الابتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ، ورؤية خلاقة لاكتشافات قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولاكتشاف السوق الجديد الذي هو غير معروف لحد الان .
4- **المتحرك الاول في السوق** في هذا تمييز لصاحب الابتكار أن يكون الاول في التوصل الى الفكرة والمنتج والسوق عن الاخرين ، وحتى في حالة صاحب التحسين يكون الاول بما أدخل على المنتج من تعديلات.

ومن اجل ان يكون الابتكار ناجحا ينبغي مراعاة بعض المتطلبات والمتمثلة كالاتي :-

- قناعة الادارة العليا للمؤسسة.
- تهيئة البيئة التنظيمية .
- التنسيق والتكامل بين الادارات المهتمة بالأنشطة الابتكارية.

لماذا يجب أن تكون استراتيجية الابتكار مستمرة؟ (ابو عدوان ، 2023، ص3)

- توضيح الأولويات والأهداف كما تعمل على تركيز الجهود لتحقيق تلك الأهداف.
- تعزيز التعاون حيث تعمل على دفع المجموعات المتنوعة داخل المنظمة للعمل على تحقيق أهداف مشتركة بدلاً من متابعة أولوياتهم الفردية.
- الحفاظ على الشركات من الاعتماد على إنجازاتها السابقة، حيث تقوم الشركات التي تبدأ كمبدعة بالاستمرار في الابتكار، وذلك لأنه من الممكن أن يأخذ المنافسون المبتكرون حصة في السوق مع مرور الوقت.
- تساعد الشركات على تحقيق النجاح على المدى البعيد، فمن غير المرجح أن تكتسب الشركة أو تحافظ على ميزتها التنافسية دون استخدام الابتكار المستمر.

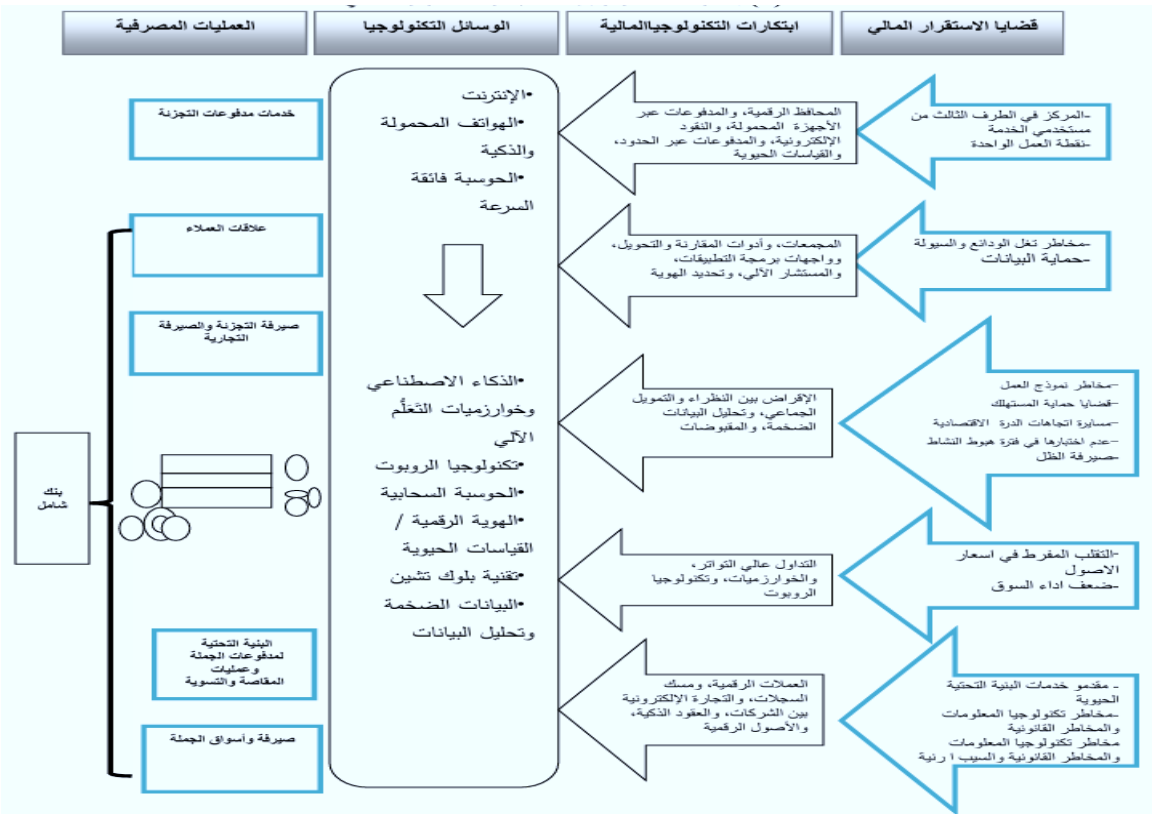

الشكل (1) الابتكارات التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي

المصدر: سالم العنزي ، دور التحول الرقمي في تفعيل اليات ضبط المخاطر التكنولوجيا المالية واثرها على الخدمات المعرفة الالكترونية في ظل ازمة كوفيد 19 ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية – جامعة مدينة السادات – كلية التجارة / المجلد (6) ، العدد (1) 2019.

المبحث الثاني/ السياسة المالية (مفهوم – أهداف -أدواتها-المعوقات)

أولاً: **مفهوم السياسة المالية**

لقد اختلف مفهوم السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، ويراد بالسياسة المالية بأنها (العلم الذي يبحث في تحديد الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة بما يلائم تحقيق اهداف المجتمع، وتوجيهها واستخدامها كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي) (الخطيب ،شامية ,2003,ص 16) وعرفها الاقتصادي (Abata) بأنها سياسة استخدام أدوات المالية من النفقات العامة والايرادات العامة للتأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الطلب الكلي والناتج القومي والاستثمار والاستخدام) عن طريق إدارة الدولة للسياسة المالية بكفاءة ومن ثم التأثير في الدخل والقوة الشرائية للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي (Adeolu,2012 , 79p)

وكما يمكن تعريفها على أنها السياسة التي تهتم بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي التي يتوجب على الدولة مراعاتها عند توجيه نفقاتها وايراداتها والموازنة العامة واستخدامها في تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية (حصاونة ، 2014 ,ص13) إذاً فهي الوسيلة التي تعمل بها الحكومة على تعديل موازنتها من خلال تغييرات الإنفاق والايرادات العامة للتأثير على الظروف الاقتصادية الأوسع نطاقا. أوهي استخدام قنوات التأثير المالية من الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد (El-Ganainy ,2009, 52P) وفي ضوء هذه التعاريف يمكن القول بأن السياسة المالية على أنها "مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة" (الوادي، 2002، ص 212)بمعنى أن السياسة المالية هي أداة التأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق استخدام الحكومة لبرامج الانفاق والايرادات التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الاثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشكلات الاقتصاد.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

أعطى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهها عن طريق ما تمتلكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة وهي على النحو الآتي: -

1- **الاستقرار الاقتصادي** يقصد به الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية مع ثبات المستوى العام للأسعار. بمعنى تحقيق الاستخدام الكامل دون تضخم، وتقليل من آثار التقلبات في الناتج والدخل والانفاق وما يترتب عليها من تقلبات في مستويات البطالة والتضخم وتأثيرها في حياة ومستوى رفاهية المجتمع .أي الوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى التشغيل أو الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية (خليل ، 2013 ، ص 18).
2- **تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي** الذي يعد من المؤشرات الرئيسة لنجاح الخطط الاقتصادية إذ ينعكس ذلك على مستوى الدخل الفردي كونه يقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (السلع والخدمات) والذي يُعدَّ مؤشرا لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد.
3- **أعادة توزيع الدخل الفردي** بالشكل الذي يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع لأن التطور الاقتصادي الذي لا يرافقه عدالة في التوزيع يعد تطور ناقص من حيث الأهمية.
4- **تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار** يعد من الأهداف المهمة والملازمة لعملية التطور، إذْ إنَّ التطور الذي يرافقه أرتفاع بالأسعار بمعدلات مساوية أو أعلى من معدلات التطور يعد غير حقيقي لكونه لا يعمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد الذي يعد من المؤشرات المهمة لتطور مستوى المعيشة لأفراد المجتمع (البياتي ، الشمري ، 2009، ص 400-401).
5- **الكفاءة الاقتصادية** التي تتضمن توجيه واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع نحو أفضل الاستخدامات بأقل كلفة ممكنة، بمعنى تدخل الدولة في توزيع وتخصيص الموارد ما بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي لتمويل برنامج الانفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع الضمان جودة استخدام هذه الموارد المحولة، وبناء على ذلك فإن تحقيق الكفاءة الاقتصادية تعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن استخدام اخر (الدباغ ، 2003، ص 146).
6- **تحقيق التنمية الاقتصادية** تعرف بأنها عملية مقصودة ومستمرة وتعمل على تهيئة الشروط الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، عن طريق إحداث تغيرات في البنيان والهيكل الاقتصادي من أجل استغلال الموارد والطاقات، التي تهدف إلى تحقيق نمو متزايد في الدخل القومي وفي مستوى دخل الفرد لذلك تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية. تلعب السياسة المالية دوراً هاماً خاصتةً في الدول النامية من خلال تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط

الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والامكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى ذلك الهدف، لذلك فإن أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد تعود الى قيام الحكومة بدور رئيس في إحداث التنمية عن طريق البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها ، فضلاً عن ضخامة المستلزمات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، مما يتطلب على الحكومة القيام بوضع خطط إنمائية متكاملة وانتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل برنامج التنمية (الفهداوي ،راضي ،2000،ص128) .

ثالثا: أدوات السياسة المالية

تمتلك السياسة المالية الأدوات الرئيسية التي تستطيع من خلالها التأثير في جوانب المجتمع كافة سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ويمكن توضيح هذه الأدوات على النحو الآتي:-

1.النفقات العامة

تُعدَ النفقة العامة أحد الأدوات الرئيسة للسياسة المالية فهي تعرف بأنها "مبلغ من النقود تقوم الدولة أو شخص من أشخاص القانون العام باستعماله أو دفعه في أطار موازنة عامة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصاديةً ،(اسماعيل، 2002، ص2) وتقسم النفقات العامة الى نوعين هما (الجنابي، 1990، ص27) :-

أ- تقسيم الاقتصادي يساعد هذا النوع على وفق المعيار الاقتصادي على معرفة طبيعة الإنفاق وآثاره وأهدافه، الأمر الذي يساعد في إدارة الأموال العامة من حيث معرفة مقدار كلفة كل نشاط من أنشطة الدولة على حدة، وتتبع هذه النفقات بين مدة وأخرى، وتشتمل على النفقات الفعلية أو الحقيقية (استثمارية وجارية) والتي يقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس اموال إنتاجية. والنفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، وانما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولا كبيرة الى أخرى محدودة الدخل. وتهدف الدولة منها إلى إعادة توزيع الدخول وهذه النفقات تقسم حسب أثرها الاقتصادي على الدخل القومي، فضلا عن النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية وتقسيم هذه النفقات حسب اغراضها.

ب- تقسيم غير اقتصادي تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى اقسام متعددة، وغالبا ما يتكون هيكل النفقات العامة في معظم الدول من تقسيم وظيفي للنفقات العامة وذلك حسب الأنشطة الرئيسة للدولة، والتقسيم الدوري للنفقات العامة الذي يقسم إلى نوعين (نفقات عادية، نفقات غير عادية)، وكذلك التقسيم الأدري للنفقات العامة على أساس التقسيمات الإدارية لأجهزة الدولة.

2.الإيرادات العامة

تُعدَّ الإيرادات العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دوما إلى زيادتها والحفاظ عليها، كما إنها تُعدَّ مؤشرا حقيقيا يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وتمثل جزءاً رئيسا من مفهوم المالية العامة وخطوة مهمة من الخطوات التي يجب على الدولة القيام بها من خلال مجالسها النيابية، وتعرف الإيرادات العامة بأنها هي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع(مشكور ، 2020 ، ص50) ، أو أنها مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام. لذلك فهي تعد الايرادات العامة الشق الثاني الرئيسي من أدوات السياسة المالية وتمكن هذه الايرادات الحكومة من القيام بمهامها أتجاه مواطنيها واقتصادها. إنَّ قيام الدولة بوظائفها المختلفة يتطلب مواردا مالية كافية لتغطية النفقات التي تنجم عن أداء هذه الوظائف، وتحصل الدولة على هذه الموارد من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية، وعن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الانفاق العام.

ونظرا للتوسع والتطور الذي سببته زيادة النفقات العامة وتعقدها فقد انعكس ذلك على التطور الذي حصل في الإيرادات العامة عن طريق زيادتها وتعدد أنواعها واغراضها، فلم تقتصر الإيرادات العامة على الإيرادات الاعتيادية (كالضرائب والرسوم) وإنما تشمل الإيرادات الاستثنائية (كالقروض والاصدار النقدي) وغيرها من المصادر. بعد أن كانت الإيرادات العامة تنحصر أهدافها في ظل الفكر الكلاسيكي على تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، لكنها في الوقت الحاضر أصبحت أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتسعى الدولة عن طريق الإيرادات العامة الى تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية شأنها شأن النفقات العامة، مما أدى الى تطور حجم الإيرادات العامة والى تعدد اشكالها ومصادرها، وإن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام السياسي والاقتصادي (الحمداني ، شنشول، 2018 ،ص 75-76).

3.الموازنة العامة

هي عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أمَا الأهداف تعبر عن ما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال مدة زمنية مقبلة، وأمَا الأرقام فتعبر عن ما يتم إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة ، فالموازنة تعد وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن أمد زمني معين، ولهذا فلا بد أنَ توصف الموازنة بأنها خطة على مستوى العمليات التشغيلية لإدارة مالية منظمةولا شك فهي برنامج مالي تقديري لنفقات الدولة وايراداتها العامة تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة المالية قادمة ومترجم لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتعين التصديق عليه وإجازته من السلطة التشريعية. ومن خلال هذه التعاريف يتبين للموازنة خصائص منها (الصفة التشريعية والصفة التخمينية أو التقديرية للنفقات والايرادات العامة وأجازه الجباية فالموازنة لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ

الابعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية وترمى الى تحقيق أهداف الدولة والمجتمع معا) وكما وتخضع الموازنة بصفة عامة الى عدة مبادئ بعضها يتعلق بكيفية إعدادها والبعض الآخر يتعلق بوحدة الموازنة ومدتها والتي تتمثل (مبدأ الشمولية والوحدة والسنوية وتوازن الموازنة) (عبود ، 2019، ص18-20).

رابعاً: معوقات السياسة المالية

1.الأخطاء المتوقعة والفجوات زمنية

يرتبط اختيار السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهة المشكلات التي تصيب النشاط الاقتصادي، سواء كان تضخم أم بطالة إلى حد كبير بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة، وعلى مدى فاعلية الأداة المستخدمة، فضلاً عن وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة داخل الاقتصاد. لكنها حتى لو كانت السياسة المالية ناجحة فإنها قد لا تكون محققة للاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية (Time Gaps) المرتبطة بهذه السياسة التي تعد أحد المحددات الرئيسة لفاعليتها في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل بطول المدة الزمنية الواقعة بين الصدمة الدورية والاستجابة الفاعلة إزاء تلك الصدمة والتي تزيد مدتها يوما بعد يوم. وهناك ثلاثة فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية فهي كالآتي (ابدجمان،1999 ، ص27):-

أ- فجوة الإدراك أو التميز (Recognition Lag) :وهي المدة الزمنية بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي يستغرقه أصحاب القرار لإدراك حالة الاقتصاد من ناحية ركود أو رواج، وتظهر هذه المشكلة في جمع البيانات عن الاقتصاد وتحليلها.

ب- فجوة الإنجاز(Implementation Lag): هي المدة الزمنية بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة إلى العمل ووقت التغير الفعلي في السياسة المرغوبة، ففجوة الإنجاز مرتبطة بالسياسة المالية أطول منها في السياسة النقدية وهو ما يعود إلى أسباب اقتصادية وسياسية تتعلق بالتغييرات في الإنفاق الحكومي وبرامج الضرائب وذلك لان هناك وقتا مطلوبا لتسليم العروض المقدمة للحكومة وإبرام العقود الجديدة، وقد يكون المتعاقدون غير قادرين على بدء عملهم بالشكل الصحيح، وعلية فإن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي لا يظهر سريعا، فضلاً عن ذلك فإنه من الصعب تماما أن يتم التنسيق بين سياسات إدارة الطلب والظروف الاقتصادية الفعلية نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والتي تكون متولدة عن تنفيذ السياسات ،وتفسير آثارها. في حين التغيرات في جانب الضريبة يمكن أنَ تولد أثرها بشكل أسرع بالنظر لوجود إمكانية أسهل في تغير معدلاتها.

ج- فجوة الاستجابة (Response Lag): هي المدة الزمنية بين التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيرا فعلي، وهي طويلة نسبيا بالنسبة للسياسة النقدية من فجوة المناظرة لها في حالة السياسة المالية، وهذا يعود الى رد الفعل البطيء أو تعثر للأجور والاسعار في ضوء التغيرات الطارئة على عرض النقود. ولكنها تختلف فجوة الاستجابة بالنسبة للسياسة المالية باختلاف نوعية الاجراء المالي أذ تكون الاطول عند الانفاق الحكومي.

ومع وجود هذه الفجوات الزمنية قد يظهر أثر السياسة الجديدة تأثيرها على الاقتصاد في وقت لم تعد هذه السياسة ضرورية أو ملائمة بسبب تغير الوضع الاقتصادي، وطبيعة المشكلة التي كانت قائمة، ومن ثم فأنها تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد بدلاً من إنَ تسهم في استقراره. لذلك وفي ضوء الفجوات الزمنية الطويلة، لن يكون كافيا بالنسبة لصانعي السياسة إن يتعرفوا على الواقع الاقتصادي الحالي فحسب، بل ينبغي الاستشراف المستقبلي لاتجاهات الاقتصاد، وإذا كانت التنبؤات دقيقة ستكون ناجحة في صياغة سياسات اقتصادية محققة للاستقرار، ومن ثم لا تعد مشكلة الفجوات الزمنية خطيرة.

2.أثار التزاحم المالي (Crowding Out Effects):

عندما يعاني البلد من عجز في ميزانية العامة تلجأ الحكومة إلى إيجاد موارد مالية لسد هذا العجز، فتلجأ إلى التمويل عجز الموازنة عن طريق (الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض من البنك المركزي أو الاقتراض من المصارف التجارية أو الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير مصرفية) وهذه جميعها تؤدي الى خلق ضغوط تضخمية من خلال زيادة عرض النقد. وإن لجوء الحكومة الى التوسع في الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل العجز بإصدار أوراق مالية حكومية جديدة وبيعها إلى الجمهور مما يؤدي الى مزاحمة الأوراق المالية التي يطرحها القطاع الخاص في أسواق المال، فإنَّ المنافسة ستكون بين السندات العامة والسندات الخاصة على حجم محدد نسبيا من الادخارات الخاصة المعدة للإقراض ولكون السندات الحكومية هي بدائل قريبة لسندات القطاع الخاص فإن زيادة مبيعاتها سوف تعكس زيادة الطلب على الأموال الخاصة المهيأة للإقراض في السوق المالية مما سيؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الدافع لدى القطاع الخاص على الاقتراض ومن ثم انخفاض الانفاق الخاص الاستثماري والاستهلاكي (Stanley ,L. Brue ،2002 ،234P).

وتجدر الإشارة إلى إن مسألة تمويل العجز ترتبط بحدود وإمكانية الحكومة في الاقتراض محليا وخارجيا مما يؤثر في الاستمرار في العمل بالسياسة المالية (توسعية ام انكماشية) من ناحية قد تؤثر هذه الحدود في البرامج الاجتماعية التي لا يمكن التراجع عنها، ومن ناحية أخرى قد لا يستطيع فرض ضرائب إضافية تحمل المجتمع تكاليف أكثر مما يجب، وهنا تصبح السياسة المالية محدودة التطبيق سواء كانت في حالة التوسع ام الانكماش. ولا شك تبرز المشكلة الأكثر خطورة التي يشكلها أثر المزاحمة عند ما يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، وخصوصا عند إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية تقود إلى ارتفاع الأسعار والذي يؤدي بدورة الى زيادة الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة السوقية (مع ثبات العوامل الأخرى) ومزاحمة القطاع الخاص، وبالنظر

لاحتياجات القطاع العام المستمرة وتنافسه مع القطاع الخاص على الأسواق المالية ذات القدرات المحدودة فإن ذلك يؤدي إلى تراكم آثار المزاحمة (كاظم ، 2016، ص 114 -117) .

3.التأثيرات الثانوية الأخرى للسياسة المالية:

غالبا ما تتأثر مسألة اختيار السياسة المالية باعتبارات سياسية محلية، فعندما يرغب صناع القرار السياسي في أتباع سياسة مالية توسعية أكثر من اتباع سياسة مالية مقيدة، فمن اليسير تخفيض الضرائب بدلاً من رفعها وزيادة الإنفاق بدلا من تقليصه مما يتيح للسياسيين إن يقدموا منافع إلى اتباعهم، وهذه المنافع سوف تنتشر بين الناخبين، وبالعكس عند اتباع سياسة مقيدة. وعلى ضوء ذلك فإن الاعتبارات السياسية تكون مهمة بين المؤيدين والتي تميل الى جعل السياسات التوسعية الأكثر جاذبية لصانعي القرار السياسي، فإن ذلك قد يؤدي إلى التقليل من احتمال تنفيذ عمل مالي متوازن، وخصوصا إذا ما أدى ذلك العمل الى تخفيض مستوى الاستثمار الخاص والتلكؤ في أقامه مشاريع إنتاجية واحتمال الحاق ضرر طويل الأجل في الاقتصاد. فضلا عن ذلك فإن التأثير الآخر يكون التأثير الدولي للسياسة المالية، وعادة ما يلعب الانفتاح الاقتصادي لبعض الدول دوره في التأثير على السياسة المالية، فإنَّ اختلاف أسعار الفائدة بين الدول يؤدي الى تدفق الأموال باتجاه الدول ذات الفائدة المرتفعة، مما سيحد من تأثير السياسة المالية التوسعية في التأثير في اقتصاد هذه الدول وبحسب درجة انفتاحها على الخارج (السيد علي ، العيسى ، 2004،ص 435-436).

المبحث الثالث / السياسة المالية (التحديات والفرص)وفق رؤى تنموية مستدامة

أولاً: السياسة المالية في العراق الواقع وتحدياته:

تعد الايرادات الضريبية هي المحور الرئيس للايرادات الحكومية في معظم الاقتصادات ، و سعت اغلب الحكومات لاستخدام الضرائب كأداة ذات فلسفة اجتماعية تهدف من خلالها لمعالجة التباين الذي يحدث في توزيع الدخل أكثر من كونها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، اذ أصبحت الضرائب وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة ورفع مستوى المعيشة وهي أداة تراعي ظروف الفئات الاجتماعية متدنية الدخل

ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل المشاريع التنموية من خلال اعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والاجراءات التنفيذية المتبعة بأتجاه تعزيز دور القطاعات الاساسية المنتجة والمشغلة للايدي العاملة.

الجدول (1) يوضح تطور الايرادات العامة ومصادرها للمدة 2003-2020

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية(1)	الايرادات الضريبية (4)	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (3)%	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (4)%	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج (5)
2003	2146346	5350	0.02	85.8	0.02
2004	32982739	159841	0.5	98.9	0.30
2005	40502890	491570	1.2	97.5	0.67
2006	49055545	593887	1.2	94.9	0.62
2007	54599451	1228335	2.2	94.7	1.10
2008	80252182	985372	1.2	93.9	0.63
2009	55209353	1262026	6.0	88.5	0.97
2010	70178223	1316284	2.2	95.2	0.81
2011	108807392	1783593	1.6	90.1	0.82
2012	119817224	2633357	2.2	97.3	1.04
2013	113767395	2876856	2.5	97.2	1.05
2014	105386623	1885122	1.2	92.1	0.71
2015	66470251	2015009	3.0	77.1	1.04
2016	54409270	3861895	7.1	81.2	1.96
2017	77422172	6298271	8.2	84.2	2.84
2018	106569834	5686211	5.3	90	2.11
2019	107566995	4014512	3.7	92	1.44
2020	63,199,689	4718189	7.4	86	2.37

العمود (1)البنك المركزي العراقي , Data , العمود (2) و (3) و(4) و (5) من اعداد الباحثين .

وعلى الرغم من الارتفاعات في الإيرادات الضريبية التي شهدتها بعض السنوات ،الا ان نسبتها إلى الإيرادات العامة ضلت محدودة ودون مستوى الطموح وهي انعكاس لحقيقة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وللريعية الشديدة التي يتصف بها بالإضافة إلى جمود القوانين والتشريعات الضريبية وعدم قدرتها على التكييف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية, ويمكن إرجاع تدني مساهمة الإيرادات الضريبية في اجمالي الايرادات العامة إلى العديد من العوامل أهمها(الساكني، 2009: 10) : -

1- استئناف تصدير النفط الخام العراقي في منتصف 2003 وبشكل طبيعي مما دفع بإتجاه الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط وتقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية.

2-هشاشة الاوضاع السياسية والامنية التي انعكست على ضعف القدرة في استحصال وجباية الايرادات الضريبية.
3- التعديلات التشريعية التي منحت المكلفين مزيدا من الاعفاءات والامتيازات ، إضافة الى الغاء العديد من الرسوم الكمركية واقتصار الرسم برسم (اعادة اعمار العراق).
4- ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي.

وكل ذلك يشير بوضوح إلى إن الضرائب في العراق لم تؤدي وظيفتها في إعادة توزيع الدخل , وبما ان العراق يعاني من ضعف فاعلية النظام الضريبي فقد انعكس ذلك على اختلال هيكل الايرادات العامة والاعتماد على الايرادات النفطية بنسبة (90%) وهذا ماجعل الاقتصاد العراقي يعاني من العجز في الموازنة العامة نتيجة التقلبات باسعار النفط عالميا فضلا عن ازمات اخرى , لذا لابد من العمل على اصلاح النظام الضريبي وجعله اكثر كفاءة وعدالة .

اما السنوات التي شهدت ارتفاع في الايرادات الضريبية سببها الازمات العالمية وانخفاض اسعار النفط وتراجع ايراداته فضلاً عن الازمات المحلية , ففي الاعوام من (2015 -2017) تراجعت الايرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية التي تشكل مايقارب (90%) من الايرادات العامة , الى جانب التحديات الاخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب ضد المجاميع الارهابية (داعش) وزيادة نفقات ايواء ودعم النازحين في المخيمات مما ولد ضغوطاً اضافية على الموازنة العامة , الامر الذي دفع السلطة المالية لمواجهة هذه الازمة من خلال زيادة التمويل الداخلي الذي تجسد بارتفاع الضرائب على الدخول والثروات والضرائب السلعية ورسوم الانتاج , اذ بلغت نسبة مساهمة الايراد الضريبي (8.2%) عام 2017 بعد ان كانت (1.2%) عام 2014.

اما في عام 2020 فقد شهد العراق ازمة مزدوجة تمثلت بإنخفاض اسعار النفط نتيجة تفشي فايروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فقد تأثر بشكل كبير بهذه الازمة وتراجعت الايرادات العامة الى (63,199,689) بعد كانت (107566995) عام 2019 ورغم ذلك توجب على الحكومة تقديم المنح والاعانات لافراد المجتمع من اجل التخفيف من حدة الفقر والجوع الحاصل بسبب فترات الاغلاق والحظر الشامل لذا لجأت الحكومة الى التمويل الداخلي وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة الايراد الضريبي الى (7,4%) من الايرادات العامة بعد انخفضت الى (3,7%) عام 2019 بسبب تحسن اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية فعملت الحكومة على تقليل الضغط على كاهل المواطن بتخفيض الضرائب فانخفضت الحصيلة الضريبية.

اختلال هيكل الايرادات العامة :- أن الاعتماد على ايرادات النفط في تمويل الموازنة يجعلها في حالة غير مستقرة فتتغير الايرادات مع التغير في اسعار النفط صعوداً ونزولا مما يؤثر سلباً في تنبؤ تخطيط الموازنة العامة, إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الايرادات النفطية (91,2%) من الايرادات العامة , وهذا مايعكس صورة واضحة حول ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده المتزايد على النفط الخام وجعله عرضة للعديد من المخاطر الداخلية والخارجية , ويتضح ذلك من خلال العجز الحاصل في الموازنة العامة للسنوات التي ينخفض فيها الايراد بسبب انهيار اسعار النفط عالميا.

تدني كبير في نسبة مساهمة الايرادات الضريبية :- اذ بلغ متوسط مساهمتها (3.2%) من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة , وهذا يعكس عدم فاعلية الايراد الضريبي في الاقتصاد العراقي وذات تأثير يكاد ان يكون معدوماً في حالة الموازنة العامة , ويمكن بيان سبب ذلك هو تخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة, فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل مما يعني انخفاض الدخل لدى اغلب فئات المجتمع وبالتالي صعوبة تحصيل الضرائب ,وانتشار مشكلة التهرب الضريبي وكذلك تلعب الرشوة والفساد الإداري دوراً لا يستهان به في مسألة انخفاض حجم الإيرادات الضريبية, وشيوع ظاهرة الاقتصاد الموازي والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي الأمر الذي يصعب من مهمة تحصيل الضرائب .

ان الاعتماد المتزايد على الايرادات النفطية وضعف مساهمة مصادر الايرادات الاخرى جعل من الحكومات تلجأ في سنوات العجز الى وسائل تمويل اخرى تشكل عبئا عليها كالاستدانة ومايرافقها من خدمات دين واعتبارات سياسية اخرى

ثانياً/ الفرص والمعالجات التنموية

1. حسن استخدام وتخصيص الموارد

إن حسن توزيع الموارد (البشرية , الطبيعية , المادية) والحرص على استفادة الجيل الحالي والاجيال القادمة منها تعتبر من اهم المتطلبات التي تقوم عليها العدالة الاقتصادية وكما يلي(القطيط، 2011، 209):-

أ- **العدالة في توزيع الموارد :-** ان كافة الموارد هي ملك لأفراد المجتمع ككل , وان هذه الحقوق في هذه الموارد لا تثبت إلا بإباحة المشرع لها وتقريره لأسبابها , ولتحقيق العدالة الاقتصادية بين افراد المجتمع يجب ان تتمثل مليكة الموارد في :- الملكية الخاصة للموارد التي ترتبط بطبيعة المجتمع وحاجياته فالملكية الخاصة هي الدافع على العمل والانتاج واعمار الارض .الملكية العامة للموارد التي يجب ان تكون محددة في المجالات ذات النفع العام , كالضروريات (المأكل , المشرب , الملبس , الامن , التعليم , الصحة , الدفاع , النقل والمواصلات , المساكن , الاتصالات .... الخ) وفي المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص , اي ان الملكية العامة تعمل على تحقيق تنمية المجتمع بالمشاركة مع الافراد وتغطية احتياجات التضامن الاجتماعي , وتحقيق التوازن التكافلي في الجيل الواحد , ثم تحقيق التوازن بين الاجيال .

ب- **التوزيع العادل للعوائد :-** تساهم الموارد في العملية الانتاجية ويترتب على ذلك حصولها على عوائد لذا يجب ان يتم توزيع هذه العوائد المتولدة من النشاط الاقتصادي توزيعاً عادلاً تبعاً لدور كل مورد وأهميته في العملية الانتاجية , ووفقاً لقوى العرض والطلب , والتراضي والاختيار , وان تحقيق التوزيع العادل للموارد يسهم في تحقيق مستويات معيشية عالية لأفراد المجتمع .

ج- **عدم الحاق الضرر بالاجيال القادمة :-** اي يجب تمكين الاجيال القادمة من ان تنعم بالموارد وعوائدها وعدم استنزافها .

وعلى الحكومة العراقية ان تعمل بجد نحو الاستخدام الامثل والكفوء للموارد الاقتصادية المتاحة وان تصحح الاختلال الهيكلي وتقلل الاعتماد على قطاع النفط الذي يتسم بالتقلب ويجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية , فضلا عن انها يجب ان تفكر بحقوق الاجيال القادمة من هذه الثروة التي تستخدمها الان دون ايجاد مشاريع تنموية مستدامة يستفاد منها لاحقاً , لذا يتوجب القيام بالاتي :-

- تنويع القاعدة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مصدر احادي وهو النفط الخام فضلا عن التوجه نحو انتاج الغاز الطبيعي والموارد الاخرى , و دعم القطاع الزراعي من خلال زيادة الانفاق المخصص لهذا القطاع وتقديم الاعانات الاقتصادية التي تشجع اصحاب الاراضي على زيادة انتاجهم واستغلال اراضيهم وهذا يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي الذي يعد احد متطلبات تحقيق العدالة الاقتصادية .
- تجهيز البنى التحتية التي تسهل عمل القطاعات الاقتصادية من طرق وجسور وسكك ومدارس ومستشفيات ومشاريع عامة وكهرباء .
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض والحوافز وتسهيل اجراءات الاستثمار لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية .

2.اصلاح النفقات العامة

العمل على تحقيق عدالة الانفاق العام فأن لمكونات الانفاق العام دورا مهماً في تحويل النفقات العامة بين الفئات المختلفة ومن هذه المكونات التي يمكن التحكم بها (الضمان الاجتماعي , الانفاق على السكن والصحة والتعليم والبنى التحتية وكذلك المساعدات الحكومية لقطاع الزراعة والصناعة) فالشعور بالحرمان وعدم العدالة في التوزيع يقوض التلاحم المجتمعي لذا يجب العمل على تحقيق عدالة الانفاق العام عبر :-

- ضغط النفقات المخصصة للقطاع العسكري ودووابن الاوقاف ومجلس النواب والوزراء ورئيس الجمهورية ونائبيه
- ايقاف رواتب الاشخاص الذين يتقاضون اكثر من راتب
- تحقيق الانضباط المالي في النفقات الحكومية

3.اصلاح النظام الضريبي وعدالة الاجور و العدالة الضريبية .

الاجر :- يعني عائد العمل الذي يحصل عليه العاملون الذين لهم صفة الاجراء والذين يعلمون بأجر لدى الغير سواء كان (شخصاً او مؤسسة من القطاع الخاص او العام) , وعدالة الاجور تعتبر من المفاهيم المهمة في العدالة الاقتصادية , اذ انها تعني عدالة تعويض العامل عن جهده وما يقدمه من وقت بما يضمن عدم تجني صاحب العمل على حقه الاقتصادي , كما انها مقترنة بالعدالة الضريبية , ويمثل التكامل بين هذين البعدين (عدالة الاجور وعدالة النظام الضريبي) الطريق المباشر والاكثر فاعلية لتفعيل مفاهيم العدالة الاقتصادية , ويجب المراجعة الدورية للحد الادنى للاجور من اجل الحفاظ على التناسب بين كلفة المعيشة ومستوى الدخل والاجر فكلما ارتفعت كلفة المعيشة ينبغي مراجعة الحد الادنى للاجور لعدم الاخلال بالعدالة , اذا ان (الأمم المتحدة ، 2020، 66)

عدالة الاجور :- تعتبر مكون اساسي في التوزيع الاولي للموارد والدخل الوطني (عائد العمل وعائد راس المال) .

العدالة الضريبية :- تمثل الالية الاكثر اهمية في توزيع الاعباء واعادة توزيع الموارد بما يحقق العدالة , وان فرض الضرائب التصاعدية هي التي تحقق العدالة مع اعفاء الفئات ذوي الدخل المنخفض.

فان عدالة توزيع الموارد بلا عدالة في توزيع الاعباء يعني إهدار للموارد , وتوزيع عادل للاعباء بلا توزيع عادل للموارد ظلم , وكلاهما موجودان في الاقتصاد العراقي وعليه لابد من اعادة النظر في تحديد الحد الادنى للاجور وتفعيل الضرائب التصاعدية لتحقيق العدالة الاقتصادية , فاذا عجز الفرد عن ضمان الدخل الكافي فانه سيلجئ الى طرق غير شرعية منها اخذ الرشاوي او السرقة وغيرها من الامور التي تؤثر سلباً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد .

والعمل على اقامة نظام ضريبي يحقق العدالة الضريبية وفق الخطوات الاتية·

- تعزيز نظم الوصول الى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وآليات التصرف بها .
- وضع اطر تشريعية تحقق الشفافية والكفاءة في التحصيل والانفاق معاً.
- تطبيق نظام الضرائب التصاعدية لمعالجة حالة انعدام العدالة وتأمين التوزيع المنصف للاعباء الضريبية .
- الغاء الحوافز الضريبية التمييزية التي قد تدفع نحو التهرب الضريبي وبالتالي تشكل عقبة امام حشد الموارد المحلية وتعبئتها .

4.تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية

ان سياسات الحماية الاجتماعية تسعى الى رفع المستويات المعيشية للأسر الضعيفة والمجتمعات المحلية والشرائح الفقيرة وتستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وان هذه السياسات تمثل بعداً اساسياً من ابعاد تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة خصوصا تلك البرامج والمشاريع ذات التمويل الصغير وايضا برامج الاسر المتبعة وكذلك مشاريع استقرار الشباب والرعاية الطلابية وتشغيل الخريجين , لذلك لا بد من تطوير وتوسيع مفهوم الحماية الاجتماعية ليشمل احتياجات فئات اخرى من المجتمع والعمل على اعطاء دور فعال للبرامج الاجتماعية والاقتصادية الفعالة التي تحقق عوائد اجتماعية كبيرة · (بيكي، 2008، 292)

ويجب التوجه نحو عقد اجتماعي جديد يؤمن الحماية الاجتماعية كمبدأ وحق انساني ووسيلة لإعادة توزيع الدخل , وان التأكيد على سياسات الحماية الاجتماعية كونها تصب في صلب مسارات البناء التنموي العادل , لذلك يفترض التوجه نحو تفعيل الاطر التشريعية والتمويلية في هذا الجانب وفق الاتي:-

1- بناء ارضية للحماية الاجتماعية من خلال حزمة واحدة يتم اعتمادها كأساس للمسارات التنموية الاخرى .
2- تغيير هيكلي في المقاربة والتحول من مفهوم شبكات الحماية الاجتماعية الى استراتيجيات تحقيق العدالة والتنمية المستدامة .
3- تنفيذ سياسات اجتماعية واسعة تقوم على خيارات اقتصادية مستدامة وسياسات ضريبية عادلة وحوكمة معززة لكليهما .

وتتضمن برامج الحماية الاجتماعية مايلي :-

1- الضمان الاجتماعي للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالبطالة واصابات العمل والشيخوخة وغيرها من المخاطر
2- المساعدة الاجتماعية (التحويلات الاجتماعية) للمجموعات التي ليس لها وسيلة اخرى للحصول على الحمايات المناسبة (المساعدات المشروطة وغير المشروطة والخدمات الاجتماعية الموجهة الى مجموعات سكانية معينة)
3- تدخلات ومشاريع اخرى لمساعدة العاملين غير المحميين او العاملين في قطاعات غير مهيكلة , مثل برامج الامن الغذائي او صناديق المساعدات الاجتماعية .

الاستنتاجات:-

1- السياسات المالية الداعمة للابتكار، تؤكد الدراسات على الدور الحيوي الذي تلعبه السياسات المالية في تحفيز الابتكار.
2- تلعب الحوافز الضريبية والإنفاق الحكومي على البحث والتطوير دورًا فعالًا في زيادة استثمارات الشركات في الابتكار.
3- يؤدي الابتكار إلى زيادة النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، مما يعزز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات المالية.
4- يشكل الابتكار المالي، وخاصة التكنولوجيا المالية، تحديات جديدة لصناع القرار، ويتطلب تطوير أطر تنظيمية جديدة.
5- يجب على الحكومات أن تكون مستعدة للتكيف مع التغيرات التي يفرضها الابتكار المالي، وأن تتبنى سياسات مرنة ومبتكرة.
6- يجب على الحكومات أن تحقق التوازن بين دعم الابتكار والحفاظ على الاستقرار المالي، يمكن تحقيق هذا التوازن من خلال تبني سياسات مالية مستدامة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحقق أكبر فائدة للمجتمع.
7- تتأثر العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية بالعوامل الخارجية، مثل العولمة والتغيرات التكنولوجية.

التوصيات:-

1- على الحكومات أن تتبنى استراتيجيات متكاملة تشمل الحوافز الضريبية، والإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، ودعم حاضنات الأعمال والمراكز التكنولوجية،
2- أن تأخذ هذه السياسات في الاعتبار احتياجات القطاعات المختلفة، وأن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية.
3- على الحكومات أن تستثمر في بناء وتطوير البنية التحتية اللازمة للبحث والتطوير، مثل المختبرات والمراكز البحثية والشبكات الرقمية.
4- دعم الحكومات التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير، وأن تشجع على تبادل المعرفة والخبرات.
5- إجراء المزيد من البحوث حول كيفية تشجيع الابتكار في القطاع العام، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، وتبني التكنولوجيا الحديثة.
6- على الباحثين دراسة كيفية تأثير العوامل الخارجية، مثل العولمة والتغيرات التكنولوجية، على العلاقة بين الابتكار والسياسة المالية، وكيف يمكن للدول أن تتكيف مع هذه العوامل.

المصادر

1. بيتر بيكي و ديفيد بريستينكو (طريقة التفكير الاقتصادي)ت: ليندا المحمود , مطابع الحرية للنشر ,2008.
2. علي عباس الساكني , تحليل التغيرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , بغداد , 2009 .
3. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد ،ا لمقدمة في الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ،دار المناهج، عمان،2003.
4. اسراء ابو عدوان ، إدارة الابتكار في المنظمات وأهميتها، اكاديمية مهارات التخطيط الاستراتيجي، 2023.
5. الاسكوا ، سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربية اسيا ، 2017 .
6. الامم المتحدة , دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الانمائية , 2020 .
7. جهاد صبحي القطيط , دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني , 2011.
8. حيدر وهاب عبود ، الموازنة العامة وأثارها السلبية في المالية العامة العراقية ،الطبعة الأولى ، دار المسلة للطباعة والنشر ،العراق-بغداد،2019.
9. حيدر يونس كاظم ، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية ،الطبعة الأولى ، دار الوارث للنشر، العراق –كربلاء،2016 .
10. خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان، 2003.
11. خميس خلف موسى الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، وزارة التعليم والبحث العلمي جامعة الكوفة - العراق،2000.

12. رفاه شهاب الحمداني ،نسرين رياض شنشول ،سياسات الإصلاح الضريبي للمؤسسات الدولية وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية (العراق بعد عام 2003 أنموذجا)،الطبعة الأولى ،من إصدارات دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة ، العراق، بغداد ،2018.
13. زواويد لزهاري ، حجاج نفسية ، التنافسية وبيئة الاعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية ، مجلة افاق للدراسات والبحوث – العدد الاول، 2018.
14. سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية، الطبعة الثانية، العراق - بغداد 2020.
15. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، العراق ، 1990.
16. عبد المنعم السيد علي ، نزار الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الاولى دار حامد للنشر ، عمان، 2002 .
17. علي محمد خليل ، سليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر ، عمان ،2013.
18. عوض فاضل إسماعيل ، نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية ، المكتبة الوطنية ،جامعة النهرين، بغداد،2002.
19. مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 1999 .
20. محمد حصاونة ،المالية العامة النظرية والتطبيق ،الطبعة الأولى ،دار مناهج للنشر ، 2014.
21. محمد طاقة، محمد الزيود ، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي ، الطبعة الاولى، اثراء للنشر، عمان،2008 .
22. محمود حسين الوادي ، وزكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة ،الدار العلمية الدولية للنشر ،عمان ، 2002.

المصادر الأجنبية:-

1-Abata matthew Adeolu ,fiscal-monetary policy and Economic growth in Nigeria, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences , Vol. 1, No. 5, 2012,

2-Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, What Is Fiscal Policy?, Finance & Development ,IMF, Washington, 2009.

Campbell R. Mcconnell and Stanley L. Brue and others ,Economics Principles ,Problems, and Policies , 3-15th ed , Mcgraw –Hill Companies, Inc , 2002.